

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٩

بشأن تطبيق أحكام المادتين ٩٤ و ٩٥ من قانون الرسوم والتأمينات بحق الأطباء في وزارة الصحة والإسعاف

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى أحكام قانون الرسوم والتأمينات القضائية رقم ١٠٥ المؤرخ في ١٠/٤/١٩٥٣

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تطبق أحكام المادتين ٩٤ و ٩٥ من قانون الرسوم والتأمينات القضائية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١٠٥ المؤرخ في ١٠/٤/١٩٥٣ بحق الأطباء في وزارة الصحة والإسعاف العام المكلفين بالطبابة الشرعية عندما تنهوا إليهم الحاكم والدوائر القضائية بعمل رسمي خارج مقر عملهم .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون ويعمل به في الإقليم السوري من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بمراسمة الجمهورية في ٣ ذي القعدة سنة ١٣٧٨ (١١ مايو سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٩ ؛

بجواز زيادة المدة المحسوبة في التقاعد أو التعمير للموظفين المحالين على التقاعد أو المرححين من الخدمة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

قرر القانون الآتي :

من تـ

مادة ١ - لرئيس الجمهورية بقرار منه أن يزيد على مدة الخدمة المحسوبة في التقاعد أو التعمير للموظفين المحالين على التقاعد أو المصروفين من الخدمة استناداً لأحكام المادة ٨٥ من قانون الموظفين الأساسى وتعديلاته

المعمول به في الإقليم السوري - مدة إضافية بصفة استثنائية لا تزيد على سنتين على ألا تتجاوز هذه المدة الإضافية مدة الخدمة ، ولا المدة الباقية لبلوغ السن المقرر للإحالة على التقاعد .

مادة ٢ - تسرى أحكام هذا القانون على الذين أحيلوا على التقاعد أو مرحوا اعتباراً من ٢٢ شباط سنة ١٩٥٨

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وينفذ في الإقليم السوري اعتباراً من تاريخ نشره ما

صدر بمراسمة الجمهورية في ٣ ذي القعدة سنة ١٣٧٨ (١١ مايو سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٩

بشأن تحديد حصة الغرف الزراعية من واردات ضريبة الإنتاج الزراعى وما يحل محلها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القوانين رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة في إقليمى مصر وسورية ؛

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن الغرف الزراعية بالإقليم السوري وخاصة الفقرة الرابعة من المادة السابعة منه ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تحدد حصة الغرف الزراعية من واردات الإنتاج الزراعى أو ما يحل محلها بنسبة قدرها ٣٦٪ .

مادة ٢ - يحدد بقرار من وزير الزراعة نصيب كل غرفة من الحصة المحددة بالمادة الأولى من هذا القانون .

مادة ٣ - وزيراً للخزينة والزراعة مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون كل في اختصاص وزارته .

مادة ٤ - يعمل بهذا القانون اعتباراً من أول عام ١٩٥٨ في الإقليم السوري وينشر في الجريدة الرسمية ما

صدر بمراسمة الجمهورية في ٣ ذي القعدة سنة ١٣٧٨ (١١ مايو سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر